

## قبائل الجزيرة العربية الضائعة

عباس شبلاق

من الصعب تقدير عدد الأشخاص عديمي الجنسية في الدول العربية بشكل دقيق حيث لا تنشر معظم بلدان المنطقة الأرقام الخاصة بأعداد المجتمعات عديمة الجنسية الكائنة في ربوعها، لكن من المسلم به عموماً أن عدد السكان عديمي الجنسية في المنطقة العربية هو من بين أعلى الأعداد عالمياً في هذا الشأن.

تطبيق للقانون على أرض الواقع. وربما تكون أوضح الأمثلة على ذلك الإصرار على تجاهل حق الأطفال في اكتساب حق المواطنة في معظم هذه البلدان، والتي تعد جميعها أطرافاً في اتفاقية حقوق الطفل.

انت المنطقة العربية قد شهدت كذلك حرمان عدد كبير وإن يكن غير معلوم من الأفراد عديمي الجنسية من استخراج جوازات السفر أو القدرة على السفر من قبل السلطات في بلدانهم وذلك بسبب أنشطتهم السياسية أو أنشطتهم في مجال حقوق الإنسان. وثمة ما يدل على أن هذا الأمر يمثل ظاهرة واسعة الانتشار في معظم البلدان العربية، حيث صار من المألوف أن تلجأ الحكومات إلى حرمان المعارضين السياسيين القاطنين في الخارج من الحق في تجديد جوازات سفرهم (بالإضافة إلى أفراد عائلاتهم).

وعلى خلاف الحال في البلدان الليبرالية الديمقراطية التي تُستمد فيها الحقوق الاجتماعية والاقتصادية من الإقامة وليس الجنسية، نجد أن الجنسية في معظم البلدان النامية وخاصة في المنطقة العربية هي المفتاح الذي يفتح باب الحصول على الحقوق الأخرى. إن انعدام جنسية الفرد له أثره السلبي على كافة جوانب حياته، ومنها حقه في الانتقال وفي العمل وفي الاستفادة من الخدمات العامة وفي تملك الأراضي والممتلكات وحيازة رخصة القيادة وتسجيل الزواج أو الميلاد أو الوفاة وأحياناً حيازة أي مستندات هوية. إن المجتمعات المحرومة قد تصبح عاملاً مذكياً لعدم الاستقرار في أي مجتمع، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الصراعات بين الدول، وذلك كما تبين لنا في حالة الفلسطينيين والصحراويين أو الشبقة الذين تم ترحيلهم من العراق.

## الفلسطينيون والأكراد والبدون والصحراويون

بصفة عامة تعد الفئات الرئيسية التي تعاني من انعدام الجنسية في المنطقة العربية - وهم الفلسطينيون و'البدون' في المنطقة العربية وأكراد سوريا والصحراويون ممن لا يزالون يعيشون في المنفى في الجزائر - عديمي الجنسية في نظر القانون.

وما يقرب من نصف الفلسطينيين البالغ تعدادهم ١٠ ملايين نسمة اليوم هم من حملة وثائق السفر عديمي الجنسية الذين يقطنون بشكل رئيسي في المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي بلدان أخرى من الشرق العربي. وطالما أنه لا توجد دولة فلسطينية قائمة الأركان حتى الآن، سوف تظل هذه الفئات في معاناتها من انعدام الجنسية في

كما أدى بروز تيار القومية العربية والاضطرابات السياسية التي اكتسحت المنطقة في العقود القليلة الماضية والقتال العربية والدينية إلى مزيد من الاستبعاد والتهميش للأقليات وحرمانهم من الجنسية، كما هو الحال مع أكراد الشرق والشبقة في العراق وأجزاء من شرق شبه الجزيرة العربية.

## التحكم في الجنسية

تتحمل سلسلة من القوانين القديمة الطراز، والتي لا تزال تنظم الجوانب المختلفة من موضوع المواطنة مثل الهجرة ووضع اللاجئين ووضع النساء وحقوق الأطفال، المسؤولية إلى حد كبير عن نشوء واستمرار ظاهرة انعدام الجنسية في المنطقة. فمن الظاهر أن معظم هذه الدول الناشئة قد تبنت، في إطار جهودها لتأكيد سلطاتها، مفهوماً ضيقاً ومحدوداً للمواطنة إضافة إلى عدد من قوانين الجنسية التقيدية والتي تعتبر المواطنة هبة يمنحها رئيس الدولة للفرد كيفما يشاء، لا كحق أصيل من حقوقه. ولا توجد في معظم الحالات أي آليات قضائية لمعارضة أي أوامر تنفيذية تقضي بحرمان الفرد أو المجموعة من حقهم في المواطنة.

وقد تبنت معظم البلدان في المنطقة معايير صارمة لمنح جنسيتها تستند على قاعدة (حق الدم) أو الوراثة عبر سلسلة النسب الذكورية: الزوج أو الأب. ونتيجة لذلك يرث الأطفال انعدام الجنسية من آبائهم عديمي الجنسية. ولا تملك النساء أية حقوق في معظم هذه البلدان لتمير جنسياتهن- إذا كان لهن جنسية- لأبنائهن عديمي الجنسية. ومعظم هذه البلدان ليست طرفاً في اتفاقية اللاجئين الموقعة في عام ١٩٥١ كما أن أحداً منها ليس بطرف في اتفاقيات أعوام ١٩٥٤ و ١٩٦١ الخاصة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية.

وعليه، فلا توجد أي وسيلة لمنح المواطنة للمهاجرين أو اللاجئين في هذه البلدان. فمخ المواطنة للأجانب ومواطني البلدان العربية الأخرى إما محظور بقوة القانون أو مقيد للغاية وسلطة البت فيه متروكة للحكام بدون معايير واضحة في ذلك. وحتى عندما تبنت هذه البلدان بعضاً من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة أو أدرجت بعض أحكامها في قوانينها المحلية، تظل هناك فجوة كبيرة بين ما يحدده القانون وبين ما نشهده من

وقد شكل عاملي الاستبعاد والضم جانبان من عملية تشكيل البلاد في المنطقة العربية بعد انتهاء الحكم العثماني وتقسيم القوى الاستعمارية الأوروبية لميراث الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة. وكانت الدول الشبه قومية الناشئة حديثاً في المنطقة العربية قد اخترقت حدودها المرسومة مناطق المجتمعات البدوية أو شبه البدوية والتي كانت تتألف من قبائل بدوية ممتدة اعتادت لقرون طويلة أن تطوي الأرض مع حيواناتها دون أن تعترضها في ذلك أي نقاط تفتيش أو معابر حدودية.

ولم تكن جوازات السفر ومستندات الهوية شيئاً غامضاً لهؤلاء البدو وحسب وإنما كانت أيضاً أدوات غير مرغوبة جلبها معهم هؤلاء الأشخاص ذوي العيون الزرقاء الذين يرتدون السراويل والقبعات المضحكة. ولم يخف الكثيرون منهم ارتياهم من هذه الأشياء الغربية التي طرأت فجأة على حياتهم ومن ثم اختاروا ألا ترد أسماؤهم في أي منها، أو بكل بساطة لم يهتموا بها وتابعوا غط حياتهم المعتاد الذين ألفوه لقرون طويلة. فحتى بعد سنوات من إنشاء هذه الدول حديثة الولادة ظل البدو قادرين على المضي في حياتهم كمواطنين أحرار ومنتعنين بكافة حقوق المواطنة. ولم تكن للمستندات حينها المعني الذي لها الآن ومن ثم سقط الآلاف منهم من المنظومة ومضوا في حياتهم بلا مستندات. وتعتبر المجتمعات الأصلية عديمة الجنسية حالياً في منطقة الخليج، والتي يطلق عليها اليوم 'البدون' - أي 'بدون جنسية' - هي ضحية هذه العملية.

لقد أدى التدخل الأجنبي والصراعات المسلحة إلى أشكال واسعة النطاق من موجات النزوح السكانية والتي تسببت في تواجد أعداد هائلة من التجمعات السكانية التي لا تتمتع بأية جنسية. كما تمخض الصراع العربي عن أكبر مجتمع من اللاجئين عديمي الجنسية في العالم اليوم نتيجة للانتقالات الجماعية للفلسطينيين إلى بلدان أخرى بعد حروب عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧. كذلك فقد ولدت الصراعات الأحدث في لبنان والعراق ومنطقة الخليج والقرن الأفريقي والصحراء الغربية موجات كبيرة من النزوح وانعدام الجنسية، وإن يكن على نطاق أصغر من النطاق الفلسطيني.



يقود مصطفى أوسو حملة للدعوة لإعادة الجنسية للأسر الكردية في سوريا، ووفقاً للمسؤولين يعيش ما يقدر بنحو ٣٠٠ ألف كردي في سوريا ممن فقدوا الجنسية أو لم يحصلوا عليها في المقام الأول.

فالموقف الراهن لا يفتقد فقط للتعاطي مع الواقع في ظل عالم سريع التبدل من التعددية وإمّا يزيد من تكيله أيضاً غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية. وكانت المملكة العربية السعودية، من بين بلدان أخرى في منطقة الخليج، قد تدخلت ببعض الأحكام الخاصة في قوانينها للسماح بمنح الجنسية للمهنيين الأجانب الذين سبق لهم أن قدموا خدماتهم للبلاد. ورغم ذلك، فإن قلة قليلة فقط من الأشخاص عديمي الجنسية سوف يستفيدون من هذه القوانين الجديدة والموجهة في الأصل لذوي المال والنفوذ. كما اتخذت بلدان أخرى في منطقة الخليج إجراءات لخفض عدد 'البدون' عديمي الجنسي - والذين يطلق عليهم رسمياً 'غير الموثقين' - بيد أن العديد منهم سوف يعجزون لا محالة عن تلبية المعايير التقييدية المطلوبة. وتحاول كل من مصر والمغرب اللحاق بتونس في منح جنسية الأم لأبنائها عديمي الجنسية، بيد أنها ستسهم بالبطء على الأرجح ولن تفلح في إنهاء محنة الأجيال الحالية من المجتمعات عديمة الجنسية.

ولا يزال الجمود البيروقراطي وتركز سلطة البت في قضايا المواطنة في أيدي السلطة التنفيذية عنه في يد القضاء والمحاكم يعوقان تنفيذ الكثير من التعديلات في القانون. وهو الأمر الذي نلمسه في مصر والتي يقدر فيها عدد الأطفال عديمي الجنسية لأمهات مصريات بأكثر من ٢٥٠ ألف طفل. وقد اتخذت الإمارات العربية المتحدة بعض الخطوات مؤخراً لحل القضية التي طالت كثيراً والخاصة بالمقيمين فيها بلا وثائق، بيد أنه ليس من الواضح بعد عدد من سيستفيدون جراء هذه الخطوات وذلك لغياب الشفافية واحتمالات مراجعة القضاء لقرارات السلطات. ولا توجد بعد أية مؤشرات دالة على اعترام الكويت تغيير طريقة تعاملها مع هذه المشكلة والسر على خطى الآخرين بالرغم من وعودها في ذلك في الماضي.

كذلك فإنه من المسلم به عموماً أنه بدون دولة فلسطينية وطيدة الأركان وبدون تحقيق السلام والاستقرار في مناطق الصراعات في هذه المنطقة، فإن النزوح وانعدام الجنسية سوف يواصلان انتشارهما، ليجلبا مزيداً من الشقاء وانعدام الاستقرار لهذه المنطقة ويقوضا السلام العالمي.

عباس شبلاق (ashib44@tiscali.co.uk) هو باحث في مركز دراسات اللاجئين <http://www.rsc.ox.ac.uk>

١- تعمل الأونورا على مساعدة اللاجئين في قطاع غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية.

أو الوطنية الأخرى هي العوامل المسكوت عنها وراء عمليات الضم والاستبعاد في معظم هذه البلدان.

وكان تصاعد التيار القومي تحت قيادة البعثيين قد أدى من جانبه إلى حرمان آلاف الأكراد في سوريا - والذين تتراوح أعدادهم بين ٢٠٠ ألف و ٢٥٠ ألف - من جنسيتهم في الستينات. وتظل غالبية هؤلاء بلا جنسية برغم تأكيد المسؤولين السوريين على النية السورية في حل هذه القضية. كذلك فقد كانت القلاقل العرقية والدينية التي تلت فترة الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينات قد أدت إلى موجات غفيرة من النزوح والترحيل والحرمان من الجنسية لما يقرب من ٦٠٠ ألف كردي وشيعة عراقي. وقد سمح للغالبية منهم بالعودة مرة أخرى بعد سقوط النظام القديم في عام ٢٠٠٣ بيد أنه ليس واضحاً بعد في ظل الموقف الطائفي المشحون حالياً كم من هؤلاء استطاعوا استعادة جنسيتهم.

كان آلاف اللاجئين المفتقدين للمستندات المثبتة لهويتهم قد تسربوا خلال الحدود إلى البلدان المجاورة هرباً من الصراعات في منطقة القرن الأفريقي والسودان على مدار العقود الثلاث الماضية. وليس من الواضح بعد عدد الصحراويين الذين لا يحوزون جنسية من بين الـ ١٦٠ ألف المقدر أنهم يعيشون حتى اليوم على الحدود المغربية الجزائرية.

### المستقبل

كانت بعض البلدان العربية قد بدأت تدرك احتياجاتها لإرخاء القيود في قوانينها المقيدة الخاصة بمنح الجنسية؛

نظر القوانين الدولية. وقد آلت مسؤولية العناية بهذا العدد الغفير من عديمي الجنسية إلى وكالة الإغاثة الدولية الأونورا. حيث اعتبر هذا العدد لفترة طويلة واقعاً خارج مظلة تفويض مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومن ثم تم إسقاطهم من قوائم التجمعات عديمة الجنسية عالمياً ومن منظومة الحماية الدولية للاجئين والأشخاص عديمي الجنسية.

ورغم ذلك، تشهد الساحة حالياً زيادة في الوعي الدولي بالحاجة للاعتراف بانعدام جنسية اللاجئين الفلسطينيين وباللحاجة لإدراجهم تحت مظلة منظومة الحماية الدولية. وخلال الأعوام القليلة الماضية، كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد اتخذت خطوة نحو تحقيق هذا الهدف من خلال إدراج الفلسطينيين الحائزين على وثائق سفر خارج مناطق عمليات الأونورا (وذلك في الأردن والمناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية وسوريا ولبنان) في قوائم المتمتعين بحمايتهم.

وهناك حالياً ما يقرب من نصف مليون من عديمي الجنسية من 'البدون' في بلدان الخليج ومنها المملكة العربية السعودية. ونجد أكبر هذه المجموعات في الكويت، وذلك بالرغم من فرار أكثر من ١٠٠ ألف منهم أثناء الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩١ وقيام السلطات الكويتية بمنع عودتهم بعد انتهاء الحرب. ويظل هاجس الأمن (والذي يعني في الواقع أمن الأسر الحاكمة) والرغبة في إبقاء الثروة القومية تحت سيطرة القلة في البلدان المنتجة للنفط وفي بعض الحالات الرغبة في إبقاء التوازن الديموغرافي لصالح الأسر الحاكمة وضد الفئات الدينية